

نبذة عن قيد الشركات في البورصة المصرية





الفهرس

- مفهوم البورصة
- أهمية قواعد القيد
- تعريف قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية
- أهداف قواعد القيد والإفصاح
- مفاهيم خاطئة عن القيد
- لماذا تسعى الشركات للقيد بالبورصة
- شروط القيد
- لجنة القيد
- لماذا تسعى الشركات لطرح جزء من ملكيتها للجمهور
- لماذا يقبل المستثمرين علي المساهمة فى الشركات
- المقيدة بالبورصة والتي تطرح أوراقها للجمهور العام
- بعض الإستعدادات قبل طرح ملكية الشركة للجمهور
- أنواع جداول القيد
- مزايا
- وكلاء القيد
- حوكمة الشركات
- أهداف قواعد حوكمة الشركات
- قواعد القيد وحوكمة الشركات
- استمرارية القيد
- العوامل التي تؤثر فى متطلبات الإفصاح
- شروط مرتبطة بمسئولي علاقات المستثمرين
- مفهوم علاقات المستثمرين
- مبادئ التطبيق الأمثل لعلاقات المستثمرين
- الشطب وإيقاف التعامل





قواعد القيد

هى عبارة عن مجموعة من الشروط المالية والقانونية التى تحكم اختيار الشركات وتنظم انضمامها لأحد الأسواق وفقاً لمخاطرها ووفقاً للسيولة ويطلق عليها شروط الأنضمام.

قواعد استمرار القيد

هى شروط تقيس مدى التزام الشركة بالأفصاح الفورى فى الوقت المناسب وهى يطلق عليها شروط استمرار القيد .

قواعد الشطب

هى شروط معينة لو توافرت فى شركة معينة فإنه يستوجب استبعاد هذه الشركة من السوق المنظمة .

أهداف قواعد القيد والإفصاح بالبورصة



- تشجيع الشركات المصدرة ذات المركز المالى القوى على القيد بالبورصة .
- تصنيف الشركات وفقاً للمخاطر والعائد على الجداول المختلفة .
- زيادة جودة الأوراق المالية من خلال إمكانية الانتقاء عند القيد بجداول البورصة .
- ضمان حد أدنى للسيولة والكفاءة للورقة المالية .
- ضمان توافر كافة المعلومات التى تفيد المستثمر فى الوقت المناسب وتكون متوافرة للجميع وذلك بأقل تكلفة وأيضاً منع الاستفادة بالمعلومات الداخلية لمصالح فئة معينة للتلاعب بأسهم الخزينة .
- الهدف الأساسى من ذلك كله تحقيق أكبر قدر من الحماية للمستثمر .

مفاهيم خاطئة عن القيد



يعتبر الخوف من فقد السيطرة على الشركة هو أكبر عقبة تمنع الشركة من السعي إلى إشراك المستثمرين فى ملكيتها، ومع ذلك فمن الممكن أن تطرح الشركة ٣٠٪ من أسهمها فى اكتتاب عام بدون أن تفقد الإدارة سيطرتها على الشركة .

وفى حالة طرح جزء من ملكية الشركة للجمهور، تصبح الشركة ملتزمة بالإفصاح

عن كافة المعلومات والأحداث الجوهرية الخاصة بالشركة للمستثمرين ولذلك فقد يعد قيام الشركة بالإفصاح تحدى آخر بالنسبة للشركة التي تقيد لأول مرة.

ولكن الشركة سرعان ما سوف تكتشف أهمية أثر الإفصاح على أسعار أسهمها فى البورصة فكلما كان الإفصاح دقيقا وسريعا كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين فى مصداقية الشركة وزاد ميل المساهمين الحاليين للاحتفاظ بمساهمتهم فى الشركة. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة الملتزمة بالإفصاح ستجد سهولة فى المستقبل لامكانية الحصول على الأموال اللازمة لتوسعات الشركة عن طريق طرح شريحة أخرى من أسهمها للمستثمرين الجدد.

لماذا تسمى الشركات لتقيد بالبورصة



السبب الأساسى وراء سعى الشركات لتقيد أوراقها بالبورصة هو إمكانية حصولها على التمويل اللازم عن طريق:

- إشراك المستثمرين فى ملكية الشركة عن طريق طرح أسهم للجمهور.
- إقتراض أموال من المستثمرين عن طريق طرح سندات فى السوق.

دور المديرين



تعتبر الوظيفة الأساسية لمديرى الشركات المقيدة بالبورصة هى الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الشركة للغرض الذى تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوى فى الشركة باعتباره شخص مسئول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين.

ومنذ لحظة قيد الشركة بالبورصة وطالما استمرت الشركة مقيدة، يجب عليها الإلتزام بالإفصاح الفورى عن أى معلومات قد تؤثر على أسعار أسهمها فى البورصة، حيث يعتبر الإلتزام بالإفصاح طلب أساسى للمحافظة على استمرار القيد.

شروط القيد العامة



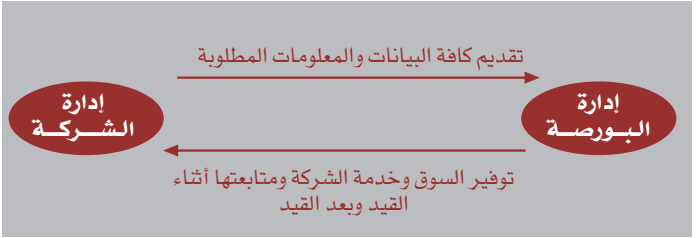
- أن تكون جميع أوراقها المالية مودعة بنظام الحفظ المركزى .

- ألا يتضمن النظام الأساسي للشركة وتعديلاته أية قيود على تداول أوراقها المالية.
- أن يتم القيد بكامل قيمة وعدد الأسهم المصدرة.
- أن يتم قيد إصداراتها التالية للقيد الأول خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القيد فى السجل التجارى لكل إصدار.
- أن تقدم الشركة المصدرة طلباً للقيد.
- أن القيد فى البورصة بمثابة عقد إتفاقى بين طرفين.
- أن يتم نشر طلب القيد على موقع البورصة بالإنترنت وفى النشرة اليومية وبقاعة التداول وذلك لمدة عشرة أيام. وتعرض على لجنة القيد بعد إستيفاء جميع المستندات المطلوبة

أهمية قواعد القيد



- إنتقاء الشركات التى يتم قيدها وتصنيفها فى الجداول المختلفة وفقاً للمخاطر.
- توفير القدر الكافى من الشفافية ونشر المعلومات للمتعاملين فى السوق.
- التحقق من توافر المعايير المالية المطلوبة للشركات المقيدة.



لجنة القيد



- برئاسة رئيس البورصة أو من ينيبه وعضوية كل من
- ممثل الهيئة العامة لسوق المال يختاره رئيس الهيئة
- إثنين من العاملين بالبورصة يختارهما مجلس إدارة البورصة.
- ممثل عن الشركات المقيدة فى البورصة يختاره مجلس إدارة البورصة.
- ممثل عن الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية من أعضاء مجلس إدارة البورصة.
- ممثل عن جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية يختاره مجلس إدارة الجمعية.

- وتكون مدة العضوية سنتين قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ويكون للجنة امانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس البورصة.

لماذا تسمى الشركات لطرح جزء من ملكيتها

للجمهور؟



- إن طرح جزء من ملكية الشركة للجمهور يحقق الأتي:
- يؤدي إلى إتاحة الفرصة للمؤسسين فى استرداد جزء من أموالهم المستثمرة فى الشركة.
- يؤدي إلى طريقة أخرى لزيادة رأس المال.
- يؤدي إلى خلق قيمة سوقية لأسهم الشركة.
- يؤدي إلى إيجاد فرص للشركة لتمويل الاستثمارات الجديدة وكذلك مساعدتها على التوسع والتطوير.
- يؤدي إلى تحفيز العاملين بالشركة على العمل اكثر عن طريق منحهم أسهم بالشركة أو تملكهم بعض أسهم الشركة بسعر مخفض.
- يؤدي إلى توفير الدعاية للشركة المقيدة مما يقوي مركزها أمام العديد من الأطراف الخارجيين من العملاء والموردين والمقرضين بالإضافة إلى أن أسهم الشركة بالبورصة يعتبر خطوة ضرورية فى حالة قيام الشركة بزيادة رأسمالها فى المستقبل عن طريق إصدار شهادات إيداع دولية GDRs.

وتجدر الإشارة إلى أن اشتراك المستثمرين فى ملكية الشركة لا يعنى التخلي عن:

- السلطة
- الإدارة
- الحق فى إتخاذ القرارات الهامة
- الحق فى إتخاذ قرارات بخصوص أداء الشركة الإقتصادى

لماذا يقبل المستثمرون على المساهمة فى الشركات المقيدة

فى البورصة والتي تطرح أوراقها المالية للجمهور العام؟

- إذ أن قيد الشركة بالبورصة يعنى التزامها بقواعد القيد بالبورصة مما يزيد من ثقة المستثمرين بالشركة وتفضيل الإستثمار بها عن الشركات غير المقيدة.

• إذ أن المساهمة فى رأسمال الشركات عن طريق إمتلاك أسهمها هو استثمار طويل الأجل ويحق لمالك السهم الحصول على توزيعات الأرباح التى تحققها الشركة بالإضافة إلى العائد الرأسمالى (إرتفاع سعر البيع عن سعر الشراء) إذا كانت الشركة ناجحة وتحقق أرباح.

• ومن ناحية أخرى فإن إمتلاك سندات الشركات يمنح المستثمر عائد منتظم حتى تاريخ الإستحقاق بالإضافة إلى استرداد قيمة السند فى تاريخ الاستحقاق.

دور المستثمرين

يعتبر المستثمرون من المصادر الأساسية لتوفير رأس المال للشركات ويعتمد غالبيتهم على البورصة لتزويدهم بالحماية الكافية وبكل المعلومات التى قد يكون لها تأثير على سعر التداول .

كما أن أحد أهم المبادئ التى يركز عليها السوق الكفاء هو إن تعكس أسعار تداول أسهم الشركة كافة المعلومات المتاحة فى السوق سواء الماضية أو الحالية أو المستقبلية.

وبالتالى فمن الطبيعى أن يكون لدى المستثمرين رغبة فى معرفة نتائج الشركة التى قاموا باستثمار أموالهم فيها ولذلك يعتبر انعقاد الجمعية العامة التى ينص عليها القانون فرصة للمستثمرين للتعبير عن آرائهم فى الطريقة التى تدار بها الشركة بما يمكنهم من ممارسة جزء من الرقابة الذاتية على إدارة الشركة.

بعض الاستعدادات قبل طرح ملكية الشركة

للجمهور

من الضرورى أن تدرك إدارة الشركة وملاكها (من مؤسسين حاليين محدودين ومعروفين لبعضهم البعض) أن طرح أسهم الشركة للجمهور يعرضهم لمسئوليات كثيرة تتعدى مسئوليتهم تجاه أنفسهم أو تجاه الأطراف الخارجية مثل البنوك، ومصصلحة الضرائب، لان المستثمرين الجدد سوف يعتمدون بوجه خاص على المعلومات والنتائج التى سوف تنشرها الشركة، ولذلك فإن أى شركة ترغب فى أن تصبح شركة مملوكة للجمهور (أى يمتلك جزء من أسهم الشركة جمهور غير محدد سلفا ولا يعرف بعضهم البعض) يجب أن تعد نفسها لذلك قبل أن تبدأ فى اتخاذ إجراءات الطرح، ويجب أن تتوخى الشركة الحذر فى أوجه استثمارها لأموالها

وذلك من خلال الابتعاد قدر الإمكان عن مجالات الاستثمار التي تتسم بالمخاطرة العالية، وأن تلتزم بممارسات حوكمة الشركات (practices) (Good corporate governance) وكذلك وجود هيكل إدارى مناسب وقادر على تنفيذ إستراتيجية وسياسات الشركة.

كما يجب على إدارة الشركة وملاكها التوجه أولاً إلى أحد الخبراء فى مجال الأوراق المالية (بنوك الإستثمار، المستشارين القانونيين والماليين وشركات السمسرة، وكلاء القيد المعتمدين بالبورصة) لتساعدهم على فهم الهدف من القيد والعائد الذى يعود على الشركة وعلى ملاكها عند قيد أسهم الشركة بالبورصة، كذلك تعريفهم بحقوق والتزامات الشركة تجاه البورصة والمساهمين بعد قيد اسهم الشركة. (مثال: تكوين إدارة علاقات المستثمرين).

وعلى ذلك فإنه يجب على إدارة الشركة وملاكها إدراك أن على الشركة تعيين مسئول اتصال يكون ممثل للشركة لدى البورصة وتتلخص مسؤوليته فى الرد على الإستفسارات والإستجابة لمتطلبات البورصة اليومية، ولذلك فإنه يلزم أن يكون مسئول الإتصال من إحدى المديرين بالشركة وأن يكون ملماً بكافة المعلومات التى قد تؤثر على تداول أسهم الشركة.

أنواع جداول القيد



طبقاً لقواعد القيد الجديدة، هناك أربعة جداول للقيد وهى كالتالى: الجدول الرسمى (١) و(٢) والجدول غير الرسمى (١) و(٢) ولكل جدول شروط مختلفة للقيد.

يتم قيد الأوراق المالية بالجدول الرسمى (١) إذا توافرت الشروط التالية :

- ألا يقل ما يطرح من الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الإستثمار للإكتتاب العام أو الطرح العام أو الخاص عن ٣٠٪ من إجمالى الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الإستثمار للشركة المصدرة.
- ألا يقل عدد المكتتبين فى الأسهم أو السندات أو الصكوك أو وثائق الإستثمار المطروحة عن ١٥٠ مكتب ولو كانوا من غير المصريين.

• أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد إصدارت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام.

• ألا يقل رأس المال المصدر عن (٢٠) مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل.

• ألا يقل صافى الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.

• ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية للسنة المالية السابقة على طلب القيد.

• ألا يقل عدد الأسهم المصدرة والمطلوب قيدها عن ٢ مليون سهم.

تقيد بالجدول الرسمى (٢) الأوراق المالية التالية

• الأوراق المالية التى تصدرها الدولة وتطرح بالكامل للاكتتاب العام أيا كان عدد المكتتبين فيه.

• الأسهم والأوراق المالية الأخرى التى تصدرها شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ولا يشترط طرحها فى اكتتاب عام أو توافر عدد معين من المكتتبين .

• أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لثلاث أعوام.

• ألا يقل رأس المال المصدر عن (٢٠) مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل.

• ألا يقل صافى الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.

• ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية عن السنتين المائيتين السابقتين.

• ألا يقل عدد الأسهم المصدرة والمطلوب قيدها عن ٢ مليون سهم.



يتم قيد الأوراق المالية بالجدول غير الرسمي

(١) إذا ما توافرت الشروط التالية



- ألا تقل الأوراق المالية المطروحة فى الاكتتاب أو الطرح العام أو الطرح الخاص عن ١٠٪ من مجموع الأوراق المالية المصدرة.
- ألا يقل عدد المكتتبين فى الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب العام أو الطرح العام أو الطرح الخاص عن ٥٠ مكتتب أو مساهم.
- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت القوائم المالية عن سنتين ماليتين كاملتين على الأقل.
- ألا يقل رأس المال المصدر عن ١٠ مليون جنيه مصرى مدفوع بالكامل
- ألا يقل صافى الربح قبل خصم الضرائب عن آخر سنة مالية تسبق طلب القيد عن ٥٪ من رأس المال المدفوع.
- ألا تقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر للشركة مصدرة الورقة المالية للسنة السابقة على طلب القيد.
- ألا يقل عدد الأسهم المطلوب قيدها عن ١ مليون سهم.

يتم قيد الأوراق المالية بالجدول غير الرسمي (٢) إذا لم يتوافر فيها شرط أو أكثر من قواعد القيد واستمراره في الجداول الرسمية (١)، (٢) أو الجدول غير الرسمي (١) متى توافرت فيها المعايير المالية التالية

- أن تكون الشركة مصدرة الورقة المالية قد أصدرت على الأقل القوائم المالية لسنة مالية كاملة.
- ألا تقل حقوق المساهمين من واقع القوائم المالية للسنة السابقة لتاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.
- ألا يقل عدد الأسهم المطلوب قيدها عن ٥٠٠ ألف سهم.

- ألا يقل رأس المال المصدر عن ٥ مليون جنية مصرى مدفوعة بالكامل.

شروط إضائية خاصة بالأوراق المالية الأجنبية التي تقيّد بالتداول غير الرسمية



- ١- أن تكون الورقة المالية مقيدة فى إحدى البورصات الأجنبية التي تخضع لإشراف جهة رقابية تماثل الهيئة العامة لسوق المال.
- ٢- أن تكون العملة الصادرة بها قابلة للتحويل للجنة المصرية.
- ٣- الالتزام بإعداد ومراجعة القوائم المالية طبقا لمعايير محاسبية وقواعد مراجعة مقبولة دوليا .
- ٤- الالتزام بنشر القوائم المالية ومرفقاتها بإحدى الصحف الصباحية واسعة الانتشار فى مصر خلال شهر من اعتمادها من سلطة الاعتماد التي بها مقر الشركة، وكذلك نشر القوائم المالية الدورية فى النشرة الدورية للبورصة.

مزايا القيد



تحرص الشركات على القيد بالبورصة لتمتع بالمزايا الآتية:

إمكانية زيادة رأس المال



يمكن للشركات المقيدة بالبورصة أن تقوم بتمويل المشاريع التوسعية من خلال مصادر مختلفة من التمويل، حيث يمكن للشركات المقيدة أن تقوم بزيادة رأس مالها عن طريق توسيع قاعدة الملكية وطرح أسهمها للجمهور على المستوى المحلى (بورصتى القاهرة والإسكندرية) وعلى المستوى الدولى من خلال إصدار شهادات إيداع دولية (GDRs) يتم التداول عليها فى بعض البورصات العالمية أو عن طريق الاقتراض من الجمهور بطرح سندات محلية تتداول محليا أو سندات دولارية تتداول فى بعض من البورصات العالمية.

خلق سوق تداول لأسهم الشركات



عندما تقيّد الشركات وتطرح أسهمها فى البورصة يتم تداول الأسهم بين المساهمين وهذا يؤدى إلى خلق سوق تداول ثانوى ويؤدى الى خلق سيولة فى نقل ملكية الشركات مما يتيح الفرصة للمساهمين لتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لارتفاع قيمة أسهم الشركة.

إعلام مزيد من الجمهور بالشركة



تقوم الجهات الإعلامية المختلفة مثل الصحف والبرامج الأخبارية والمحليين بمتابعة أخبار الشركات الأكثر تداولاً (نشاطاً) بالبورصة وتعود هذه التغطية الإعلامية على الشركات بالنفع حيث أنها تزيد من أدراك المساهمين والمستثمرين عن اسم الشركة ونشاطها.

زيادة ثقة المتعاملين



عندما يتم قيد أسهم الشركات بالبورصة يدرك كل من المتعاملين مع هذه الشركات (بنوك، مساهمون، موردون.. الخ). أنها تخضع إلى قواعد قيد صارمة حيث يجب على الشركات المقيدة أن تلتزم بممارسات حوكمة الشركات وبالإفصاح عن أى معلومات خاصة بنشاط الشركة التي قد يكون لها تأثير إيجابي على سعر السهم مما يزيد من ثقة المتعاملين معها وزيادة إقبال الغير للتعامل معها.

قد تتعرض أسعار أسهم بعض الشركات المقيدة بالبورصة لظروف السوق المختلفة التي قد تكون خارج نطاق تحكم الشركة مثل قلة سيولة التداول أو تعرض الشركة لبعض الشائعات.

المشاركة فى الإدارة



عندما تقيد أسهم الشركات بالبورصة وتطرح للجمهور العام قد تفقد الإدارة بعض من سلطتها فى إدارة الشركة لانه يجب على الإدارة الأخذ فى الاعتبار آراء المساهمين عند اتخاذ أى قرارات قد تؤثر على نشاط ومستقبل الشركة.

وكلاء القيد



نظراً لما تضمنته قواعد القيد الجديدة من أحكام جديدة نتج عنها مستندات وإجراءات إضافية مطلوبة من الشركات طالبة القيد لأول مرة وكذلك من الشركات المقيدة لتوفيق أوضاع قيدها أو للمحافظة على استمرار القيد، وهذه الالتزامات تهدف إدارة البورصة للتأكد من قيام إدارة الشركة بالالتزام بها بما يضمن انسياب المعلومات من الشركات المقيدة بالسهولة وبالدقة وفى التوقيت المناسب، ولذلك كانت هناك الحاجة إلى دور وكيل القيد المسجل بالبورصة لما له من دور حيوى ومؤثر.

الهدف من وجود وكيل للقيود للشركات طالبة القيد



- 1- تحقيق السرعة والسهولة فى إنهاء إجراءات القيد .
- 2- تحقيق قدر من الثقة فى مستندات القيد المقدمة .
- 3- التأكد إلى حد ما من قيام الشركة المقيدة باتخاذ الإجراءات التى تمكنها من تنفيذ التزامات استمرار القيد .
- 4- تحقيق الجدية فى عملية القيد وصولا لقيود الشركات ذات الجودة العالية .
- 5- فى حالة عقد البورصة لأى دورات تدريبية مرتبطة بقيد الأوراق المالية يكون لوكيل القيد المعتمد أولوية الحضور لهذه الدورات .

شروط تسجيل وكلاء القيد



- 1- أن يكون أحد مكاتب المحاسبة أو المراجعة أو شركات الاستشارات أو مكاتب المحاماة أو الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية أو البنوك أو غيرهم .
- 2- أن يكون له مقر محدد .
- 3- أن يتوافر لديه الخبرة الفنية والقانونية المناسبة .
- 4- أن تعمل هذه المكاتب باستقلالية عن الشركات المصدرة .
- 5- أن يقدم تقرير سنوى للبورصة بنشاطه فى مجال قيد الأوراق المالية .
- 6- أنه يحق لإدارة البورصة إضافة أى شروط أخرى لتسجيل وكلاء القيد ، كذلك يحق لها شطب أى منهم من سجلاتها فى حالة وجود أى مخالفات صادرة منه أو إخلاله للالتزامات التى عليه أو عدم سداده مقابل الاشتراك السنوى .
- 7- أنه يحق للبورصة رفض قبول أى وكيل قيد وذلك لأسباب ترى إنها تمنع تسجيله فى البورصة .

حوكمة الشركات



- هى عبارة عن مجموعة من الأسس والممارسات التى تطبق على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين والتى تتبعها إدارة الشركة ، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين والدائنين والبنوك والموردين الخ والتى تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية التى تطبق بالشركة والتى تحكم اتخاذ أى قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة .
- وتوفر حوكمة الشركات الإطار التنظيمى الذى يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيق هذه الأهداف .



- كيفية اتخاذ القرارات
- الشفافية والإفصاح فى تلك القرارات
- السلطة والمسئولية للمديرين والعاملين بالشركة
- المعلومات التى يتم الإفصاح عنها للمستثمرين
- حماية حقوق صغار المساهمين



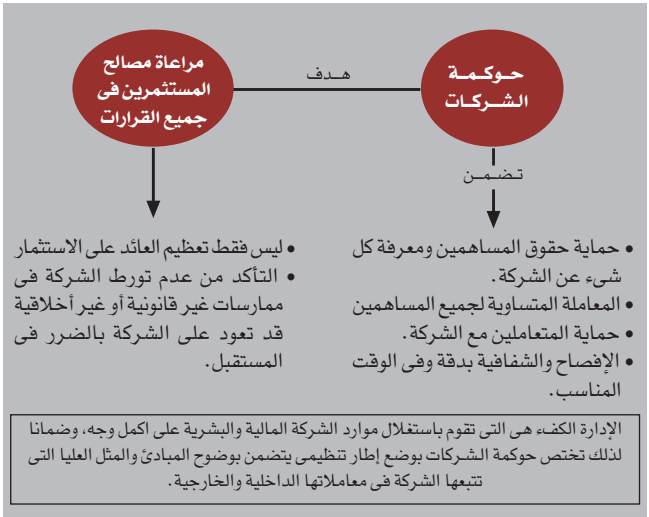
- ضمان مراجعة الأداء المالى وتخصيص أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على مسئولية الشركة الاجتماعية فى ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها.
- وجود المراقبة المستقلة (من غير العاملين بالشركة) على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة.
- وجود المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين خاصة لو كان هناك مساهمين مسيطرين على الشركة.
- الكفاءة والشفافية بما يسمح بالرقابة على الشركة.
- التأكد من الإفصاح عن النتائج المادية أو نتائج نشاط الشركة وعوامل المخاطرة المتوقعة والصفقات التى تعقد مع أطراف أخرى وأى ترتيبات تمكن مساهمين بعينهم من الحصول على سيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم فى رأس المال وأى معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين بما يحصلون عليه من مكافآت والمعلومات التى تصف هياكل قواعد إدارة الشركة وسياستها.
- إمكانية اللجوء إلى التشريع والقوانين فى حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة فى المعاملات.

- التأكد من قدرة المساهمين فى ممارسة سلطتهم بالتدخل فى حالة ظهور المشاكل، ومساندة جهود الإدارة على المدى الطويل.

تواعد القيد وتواعد حوكمة الشركات



- حماية حقوق المساهمين والمتعاملين مع الشركة مثل الدائنين، الموردون والبنوك
 - الإفصاح عن الأحداث الجوهرية
 - الإفصاح عن تفاصيل أى عقود أو اتفاقيات قائمة عند القيد
 - عدم الإفصاح عن أى معلومات قبل إبلاغ البورصة
- مسؤوليات مجلس الإدارة
 - الإفصاح عن أسماء مجلس الإدارة
 - السيرة الذاتية
 - الإجراءات الداخلية لتعامل أعضاء مجلس الإدارة
 - الإفصاح عن الهيكل التنظيمى



- معايير المحاسبة والمراجعة
 - إعداد القوائم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية
 - وجود لجنة مراجعة



لكي تحافظ الشركات على إستمرار قيد أوراقها المالية بالبورصة يجب عليها أن تتبع ممارسات وإجراءات الإفصاح والإعلان عن الأحداث الجوهرية، لذلك تلتزم الشركة المقيدة بالآتي:

- الإلتزام بالإفصاح اللحظى عن أى معلومات قد تؤثر على سعر السهم/ السند أو على القرارات الاستثمارية.
- التأكد من الإعلان ونشر الميزانيات المالية للشركات - التي يتم إعدادها طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية - دورياً وبصورة منتظمة.
- تزويد البورصة بمعلومات وقتية لإتاحة الفرصة للبورصة لتقوم بدورها بفاعلية للحفاظ على سوق تداول عادل ومنظم للأوراق المالية عن طريق منع أى ممارسات غير مقبولة.
- إبلاغ البورصة بأى تغيرات تحدث للشركة (مثال: التغير فى هيكل الملكية، الأرباح والخسائر، استثمارات الشركة.. الخ).
- عدم نشر بيانات أو أنباء لا تبررها التطورات الجارية فى نشاط الشركة والتبؤات والتقارير المبالغ فيها، واستخدام الألفاظ الرنانة التى تعمل على تضليل المستثمرين وحدوث تحركات سعرية غير صحيحة.
- عدم الإفصاح عن أى بيانات أو معلومات بصفة خاصة إلى المحللين الماليين أو المؤسسات المالية أو أى أطراف أخرى قبل أن يتم الإفصاح عنها فى السوق.
- تعيين مسئول للعلاقات مع المستثمرين (فى مستوى مدير رئيسي على الأقل) يكون مسئولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين كما يقوم بتوزيع النشرات الدورية عن الشركة متضمنة المعلومات والاستفسارات التى تتطلبها البورصة.
- إرسال ملخص معتمد من رئيس مجلس إدارتها بقرارات اجتماعات الجمعيات العامة العادية والغير عادية إلى البورصة فى اليوم التالي لانعقادها على أن ترسل محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها من الجهات المختصة.

- الالتزام بدفع مصاريف القيد السنوية فى موعدها كل عام.

وتتصح البورصة مسئولى الشركات المقيدة بالبورصة أو الشركات الراغبة فى قيد أوراقها بالبورصة بالرجوع إلى مسئول القيد بالبورصة للمشورة فى سرية وكرمان، علما بأن هذه المناقشات تعود بالفائدة على الطرفين من أجل محو أى سوء تفاهم قد ينجم، ويساعد تفهم إدارة الشركة لفلسفة قواعد القيد وكذلك لمغزى الالتزامات التى يرتبها استمرار القيد على توفير المعلومات والإفصاح الكامل التام والفورى والمناسب للمستثمرين وللسوق ككل وبالتالي يتوفر الأساس السليم لقيام سوق منظم للأوراق المالية يحقق العدالة لكل المتعاملين. (ويمكن لإدارة الشركة الإستفادة بأحد وكلاء القيد المعتمدين بالبورصة للحصول على المشورة اللازمة).

الموامل التى تؤثر فى متطلبات الإفصاح

إستمرار القيد



تشتت ملكية الأسهم

كلما زادت درجة التشتت فى ملكية الأسهم بين عدد كبير من المساهمين فى الشركات المقيدة كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح.

نشاط سوق الأوراق المالية

كلما زاد نشاط سوق الأوراق المالية (ويقاس هذا النشاط بعدد الصفقات اليومية وكمية الأسهم التى يتم التعامل عليها) كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

حجم سوق الأوراق المالية

كلما زاد حجم سوق الأوراق المالية (ويقاس بعدد الشركات التى تتداول أسهمها أخذًا فى الاعتبار نسبة التداول الحر)، كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

درجة التطور الاقصادى

كلما زاد نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى (الذى يعكس زيادة درجة التطور الاقصادى) كلما زادت درجة التفضيل لمستويات دقيقة من الإفصاح.

شروط مرتبطة بمسئولى علاقات المستثمرين

ان العلاقات الجيدة مع جمهور المستثمرين والمساهمين والمحللين هى ركيزة

أساسية لأداء سهم الشركة بالبورصة. حيث يلزم الشركة أن توفر كافة الموارد اللازمة لتدعيم العلاقات القوية مع المستثمرين حتى تستطيع أعمال الشركة أن تجنى الحد الأقصى لمزايا قيدها فى البورصة.

مفهوم علاقات المستثمرين

هى نشاط تسويقى للشركة يعمل على توحيد الجهود للاتصال مع المستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين لتوفير صورة دقيقة عن أداء الشركة الحالى وتوقعات أدائها المستقبلى. وترتكز على إمداد السوق بالمعلومات الدقيقة عن الأداء الحالى وتوقعات الأداء المستقبلى وقياس رد فعل السوق تجاه هذه المعلومات.

مبادئ التطبيق الأمثل لعلاقات المستثمرين

- عدالة وحيادية الإفصاح وضرورة الالتزام بقواعد البورصة
- الشفافية والأمانة والانفتاح
- إدارة التوقعات بشأن مستقبل الشركة
- العلاقات الجيدة مع الجمهور
- التواصل المستمر

الشطب وإيقاف التعامل

يعتبر قيد الشركات بالبورصة على أساس إلتزام الشركة بقواعد القيد و وصولاً إلى سوق أوراق مالية متوازن وعادل ، وعلى ذلك فإنه يحق للبورصة حماية للمستثمرين الحاليين والجدد بصفة عامة حفاظاً على مصالحهم ، بإتخاذ قرار بإيقاف التعامل على أسهم الشركات المخالفة وقد يمتد الأمر إذا إستمرت هذه الشركات فى إرتكاب المخالفات ولم تعدل أوضاعها إلى صدور قرار بشطب قيد أسهم الشركة من البورصة.

أحكام الشطب

يتم شطب الأوراق المالية المقيدة للشركات فى الحالات التالية :

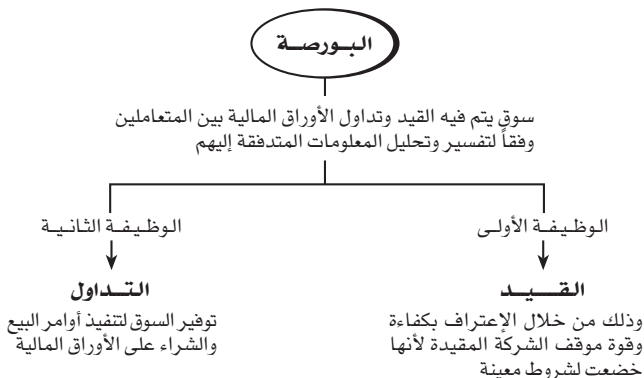
- إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات غير صحيحه تؤثر فى سلامة القيد .

- إذا لم تلتزم الشركة بالإفصاح وفقاً لأحكام القيد بعد إنقضاء شهر من تاريخ إخطارها من قبل البورصة بذلك .
- إذا لم تتوافق القوائم المالية للشركة عن عامين متتاليين بعد القيد مع المعايير المالية الواردة في قواعد القيد .
- يشطب قيد الأوراق المالية الأجنبية إذا تم شطبها من البورصة المقيدة بها بالخارج وكذلك إذا لم توف بأى من إلتزاماتها المنصوص عليها بموجب قواعد القيد .
- للشركة طلب شطب أوراقها المالية من البورصة بشرط موافقة جمعيتها العامة أو مجلس إدارتها في حالة تفويضه بذلك من الجمعية العامة .

إيقاف التعامل

- يتم إيقاف التعامل على أسهم الشركة بقرار من رئيس البورصة في الحالات التي تتضمن مساساً بإستقرار التعامل بالسوق وعلى الأخص في الحالات التالية:
- حدوث شائعات في السوق كان من المتعين تأييدها أو نفيها بواسطة الشركة .
 - عدم وجود توازن بين قوى العرض والطلب في السوق .
 - عدم الإلتزام بالقواعد الخاصة بتوزيعات الأرباح .
 - مخالفة الشركة لأية قاعدة من قواعد القيد بالبورصة .
 - للشركة طلب إيقاف التعامل على أوراقها المالية في حالة تحقق حدث أو توفر معلومات هامة تتطلب الإفصاح الفوري .

أهم وظائف البورصة





أى سؤال أو إستفسار برجاء الإتصال
البورصة: ٤ أ شارع الشريفيين وسط المدينة
تليفون: ٣٩٢٦٨٦٥ فاكس: ٣٩٦١٥٠٢ (٢٠٢)
www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساؤلاتكم على هذا البريد الإلكتروني
webmaster@egyptse.com

يمكنك التجربة الحقيقية للاستثمار فى بورصتى القاهرة والإسكندرية
من خلال برنامج محاكاة البورصة

"STOCK RIDERS"

www.stockriders.com للاشتراك بالبرنامج

قوانين برنامج STOCK RIDERS

- كل مشترك يبدأ البرنامج بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه وهمية
- التداول (بيع/شراء) يتم على الأسعار اليومية الحقيقية للأسهم
- أى أمر بيع أو شراء يؤثر على السيولة فى محفظتك وإذا انفقت كل مالك فى شراء أسهم يجب أن تبيع أولاً حتى يتوفر لديك السيولة الكافية لتشتري مجدداً.
- يتحمل جميع المشتركين نسبة ٠,٠٥% على أى أمر بيع أو شراء نظير أتعاب السمسرة
- الأوامر التى سيتم إدخالها بعد إغلاق التداول سوف تنفذ بأخر سعر للأسهم.
- المشتركين لن يكونوا فى حاجة إلى تسيل محافظهم فى نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج
- سيتحدد الفائزين على أساس ترتيب المحافظ فى نهاية آخر يوم تداول نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج.

لا يعد ما هو وارد بهذه النبذة دعوة للتعامل عن طريق بورصتى القاهرة والإسكندرية، كما لا تتحمل البورصة أية مسئولية عن إساءة استخدام هذه المعلومات من قبل أى شخص أو جهة كانت.

وإذ تبذل البورصة جهدها فى أن تكون المعلومات والبيانات فى هذه النبذة صحيحة وكاملة قدر الإمكان إلا انها تخلى مسئوليتها عن أى خطأ أو إغفال قد يرد.



المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيد الشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال

مطبوعات أخرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوى للبورصة
- كتاب الإفصاح ٢٠٠٤ (الخمسون شركة الاكثر نشاطاً)
- كتاب الإفصاح الإصدار الثانى (يناير ٢٠٠٥)
- دليل المائة شركة الاكثر نشاطاً (٢٠٠٤)

